

الفصل الثالث: النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود)¹

الهدف العام للفصل الثالث:

يستطع الطالب بعد قراءة هذا الفصل أن يحلل العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار طبقاً لمنطلقات النظرية الكمية للنقود. سواء في إطارها النظري أو التطبيقي.

الأهداف الخاصة:

بعد قراءة الطالب لهذا الفصل سيصبح بإذن الله قادراً على أن:

1- يفسر العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، في إطار افتراضات التحليل النقدي الكلاسيكي.

2- يحلل العلاقة السببية بين كمية النقود ومستوى الأسعار باستخدام معادلة التبادل لفيشر.

3- يحلل العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار باستخدام معادلة كامبردج للأرصدة

النقدية.

¹ من إعداد الأستاذ كبوط عبد الرزاق ، أستاذ مساعد أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة. 2013.

الفصل الثالث: النظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقود)

لقد اهتمت النظرية النقدية منذ القرن 16 وحتى سنة 1929 بدراسة العوامل المفسرة لقيمة النقود أو المستوى العام للأسعار، باعتباره الشكل الذي تتخذه هذه الأخيرة. أين ربط خلال هذه الحقبة الطويلة التغير في قيمة النقود بكميتها، بالرغم من الاختلاف في كيفية حدوث هذا التأثير ونسبته. إلا أن يتفقون على حيادية النقود على النشاط الاقتصادي. ومن ثم تنصرف نتائج زيادتها إلى زيادة المستوى العام للأسعار فقط. وهو ما عرف في الأدبيات الاقتصادية بالنظرية الكمية للنقود "المبحث الأول"

كما حاول فيشر إثبات مدى صحة النظرية الكمية من خلال معادلة التبادل، أين اعتمدت على مفهوم سرعة دوران النقود، "المبحث الثاني"، ثم جاءت محاولة العالمين بيجو ومارشال عام 1925 من مدرسة كامبردج لإثبات نفس النتيجة بالاعتماد على مفهوم الأرصد النقدية. "المبحث الثالث"

المبحث الأول: النظرية الكمية للنقود

حاولت النظرية الكمية للنقود تفسير قيمة النقود (قوتها الشرائية) أو بالأحرى المستوى العام للأسعار، بالاعتماد على مجموعة من الافتراضات التي تمثل أعمدة التحليل الكلاسيكي "المطلب الأول"، كما توصلت جل الأفكار الكلاسيكية إلى اعتبار التغيرات في كمية النقود هي مصدر كل التغيرات في مستوى الأسعار "المطلب الثاني"

المطلب الأول: افتراضات التحليل الكلاسيكي

- 1- يعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل.
- 2- تلعب النقود وظيفة مقياس للقيم والوسيط في التبادل ويستبعد قيامها بوظيفة مخزن للقيم لأن منفعة النقد معدومة، بل تكمن منفعتها في كمية السلع التي يمكن شراؤها. فالطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي يمكن أن تحوزها،² لذلك يحصل الجمهور على الكميات النقدية في شكل دخول ليتم توجيهها إلى شراء السلع والخدمات، وهو الدافع الوحيد لحيازة النقود (دافع المعاملات)³.

² أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، المرجع السابق، ص.107.

³ Philippe Jaffré, *Monnaie et politique monétaire*, 4ème Edition, Economica, Paris, 1996, P.40.

3- النقود حيادية، فالنقود مرآة تخفي الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى تأثير عليه.⁴

4- وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فلا وجود لأزمة بطالة شاملة في الاقتصاد، وإن حدثت فإن ذلك سيكون ظرفيا في أحد القطاعات وسرعان ما يتلاشى، ليعود بعد ذلك الاقتصاد إلى توازنه وفي مختلف الأسواق استنادا إلى قانون ساي للمنافذ(العرض يخلق طلبه الخاص)

5- غياب الوهم النقدي: أين يتم تقدير قيمة الدخل الاسمية (y) تقييما حقيقيا $(y_r = \frac{y}{p})$ ، وقدرة الدخل في الحصول على السلع والخدمات. فقد يزيد الدخل النقدي لكن يرافقه زيادة في مستوى الأسعار بنسبة اكبر، مما يعني انخفاض الدخل الحقيقي.

المطلب الثاني: مضمون النظرية الكمية للنقود

لقد انصبت النظرية الكمية على دراسة العلاقة التي تربط بين كمية النقود من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى أو بالأحرى بين كمية النقود وقيمتها. وبذلك اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية بتفسير العوامل التي تتدخل في تحديد قيمة النقود، أي في تحديد المستوى العام للأسعار وأهملت تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل القومي، لافتراضها وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل.

يعود ظهور وتطور النظرية الكمية إلى القرن 16 م، أين رافق تدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا بعد اكتشاف العالم الجديد وظهور حركة الاكتشافات الجغرافية والاستعمار، زيادة كبيرة في مستوى الأسعار. فشكلت هذه الملاحظات محور دراسات اقتصادية للبحث عن تفسير هذا الاقتران، ومحاولة الكشف عن العلاقة الموجودة بين زيادة كمية المعدن النفيس وزيادة كمية النقود وزيادة المستوى العام للأسعار، فكانت دراسة كل من بودان، كانتيليون، هيوم، ساي، ستوارت ميل وريكاردو.

لقد توصلت اغلب الدراسات، إلى أن كل تغير في كمية النقود سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه. لكن الجدير بالذكر انه إلى غاية نهاية القرن 19 فإن جل هذه الدراسات والأفكار لم تجمع في إطار نظرية واحدة، ولم تكن محور اختبارات إحصائية، للتحقق من مدى صحتها، لأنها لم تزد عن كونها مجرد ملاحظات في الواقع

⁴ André-Chaineau, *la demande d'encaisse monétaire*, Edition CUJAS , France, 1973, p.

الاقتصادي. إلا أن هذا النقص قد تم تداركه خلال القرن 20 من خلال معادلة التبادل ليفشر، المرتكزة على مدخل المبادلات، ومعادلة الأرصدة النقدية لكامبردج للعالمين بيجو ومارشال، المرتكزة على مفهوم الرصيد (المخزون)

المبحث الثاني: معادلة التبادل ليفشر Irving Fisher

سنقوم أولاً بصياغة معادلة التبادل "المطلب الأول" ثم تفسير نتائج هذه المعادلة "المطلب الثاني" والانتقادات الموجهة لها "المطلب الثالث"

المطلب الأول- صياغة معادلة التبادل: تعتبر معادلة التبادل شكل من الإثبات على صحة النظرية الكمية، وهو ما يقر للنقود بوظيفة الوسيط في التبادل طبقاً لقانون ساي للمنافذ في إطار اقتصاد نقدي الذي يقول بأن الإنتاج يخلق معه إنفاقاً مساوياً له.⁵

إن كل بيع يقابله شراء، وقيمة المبيعات يجب أن تكون مساوية لمقدار المشتريات على المستوى الكلي. فمجموع السلع محل المبادلة خلال وحدة الزمن سيشكل حجم المعاملات التي تم إبرامها في هذا الاقتصاد، ونرمز لها بالرمز (T)، وكمية أية سلعة (X_i) من هذه السلع سوف تتم مبادلتها بسعر محدد (P_i) ولذلك تعادل القيمة الإجمالية للمعاملات التي تمت في هذا الاقتصاد المقدار: $P_1 X_1 + P_2 X_2 + \dots + P_i X_i = \sum_{s=1}^n P_s X_s$ حيث (n) عدد السلع.

وبغرض التبسيط فإننا نفترض بأن المستوى المتوسط المرجح للأسعار هو (P)، وأن مجموع كميات السلع معبر عنها بحجم المعاملات⁶ التي تمت في هذا الاقتصاد (T)، فتكون القيمة الإجمالية لهذا المعاملات مقومة بالنقود مساوية لحجم المعاملات مضروبة في المستوى المتوسط المرجح للأسعار. $P.T =$ حجم التبادل = حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد

يجب أن تسوى القيمة الإجمالية لهذه المبادلات باستخدام حجم النقود الموجودة في الاقتصاد، أي باستخدام كمية النقود الموجودة بحوزتهم، إلى جانب ذلك يستخدمون نقود الودائع بتحريك حساباتهم باستعمال الشيكات وغيرها.

وبما أن دور النقود يقتصر فقط في كونها وسيطاً في التبادل. وأن قيمة وسائل الدفع غير مقصورة على كمية النقود فقط في شكل رصيد. فوحدة النقد عادة ما تستعمل أكثر من مرة خلال العام، ومن ثم تكون الوحدة النقدية قادرة على إبرام العديد من المعاملات سنوياً.

⁵ محمد ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، درا طهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص.243.

⁶ لا يتعلق الأمر هنا بالدخل الوطني، لأنه يدمج في قياس حجم المعاملات (T) كل من الاستهلاك الوسيط، شراء وبيع الأوراق المالية، شراء وبيع السلع المعمرة،... إلخ، والتي لا يتم احتسابها في الدخل الوطني.

فعندما تتحرك وحدة النقد مرة واحدة خلال العام وكان حجم كمية النقود المركزية بحوزة الجمهور غير المصرفي يساوي 200 مليار، فإنها قادرة على سداد معاملات بمقدار $(200 = 1 \times 200)$ مليار، فإذا كانت كمية النقود القانونية بحوزة الجمهور غير المصرفي تعادل 20 مليار وكان متوسط عدد المرات التي تتحرك فيها من يد لأخرى خلال السنة يساوي 10، فإن ذلك يعني أنها قادرة على سداد معاملات قدرها 200 مليار.

وهذا ما يسمح لنا بالقول أن تغير كمية النقود M كمخزون أو تغير سرعة دورانها V سينتج عنه تغير مقدار النقود المتداولة في الاقتصاد .

وباعتماد فيشر على سرعة تداول النقود، التي تمثل المقدار الذي يربط بين القيمة الإجمالية

$$\frac{p.T}{M_s} = V^7 \text{ أي أن } (M_s) \text{، كمية النقود}$$

$$M_s.v = P.T \text{(1) وبضرب الطرفين في الوسطين نحصل على:}$$

عرفت هذه المعادلة بمعادلة التبادل لفischer، فكيف يمكننا أن نفسر هذه العلاقة الرياضية من وجهة النظر الاقتصادية؟

المطلب الثاني: تفسير نتائج معادلة التبادل

إن معادلة التبادل لفischer علاقة رياضية قائمة على مفهوم القيمة⁸ تسمح بتطبيق مبدأ التوازن الكلاسيكي القائم على الفصل الثنائي للاقتصاد ما بين التيار الحقيقي، وهو الميدان الذي يهتم بإنتاج السلع والخدمات وبين التيار النقدي وكل منهما لا يؤثر في الآخر. وأن دور التيار النقدي هو تمثيل التيار الحقيقي فقط، أو أنه الستار الذي يحجب الواقع.

وتربط هذه المتطابقة ما بين أربعة مقادير: وهي عرض النقود، سرعة دورانها، مستوى الأسعار وحجم المعاملات. فأى منها تابع وأي منها مستقل؟

لقد عمد فيشر إلى صياغة افتراضات على هذه المتغيرات نجملها فيما يلي :

1- ثبات حجم المعاملات (T) : وهي دالة في حجم الدخل؛ فوقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل يضع هذا العنصر موضع الثبات، وتعدم إمكانية تغييره باتجاه زيادته وخصوصا على المدى القصير. فهو مقدار لا يتأثر بالمتغيرات النقدية، بل بمتغيرات يجب البحث عنها في الاقتصاد الحقيقي وتتحدد بحجم الموارد البشرية، الظروف الفنية للإنتاج والتنظيم، درجة استخدام وتوظيف عوامل الإنتاج، سرعة دوران المخزون، قصر فترة

⁷ Gerard Bramoulé, Dominique Augey, *économie monétaire*, édition DAILOS, Paris, 1998, p.47.

⁸ بخراز يعدل فريد، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.8.

الإنتاج، حجم المخزون من السلع والأصول المختلفة المتواجدة في الاقتصاد.⁹ ويتمتع مجموع هذه العوامل بالاستقرار في الفترة القصيرة، ولا تتغير إلا خلال الفترة الطويلة، ولهذا يفترض الكلاسيك ثبات حجم المعاملات (T).

2- عرض النقود (Ms): و يقصد بها حجم مخزون النقود (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها حجم نقود الودائع).¹⁰ ويرى الكلاسيك بأن عرض النقود متغير خارجي، يصدر من السلطة النقدية التي تمتلك الوسائل الكفيلة بالتحكم في حجمه.

3- المستوى العام للأسعار: وهو المستوى المتوسط المرجح لأسعار مختلف السلع المتواجدة في هذا الاقتصاد، أو بالأحرى الرقم القياسي للأسعار.

4- سرعة تداول النقود (v) : فقد احتفظ فيشر بنفس الافتراضات العامة للكلاسيك بثبات سرعة تداول النقود على المدى القصير. فسرعة دوران النقود هي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد لأخرى في مقابل تدفق السلع والخدمات بغية تسوية قيمة هذه المعاملات خلال مدة زمنية قدرها واحد سنة.

يرجع الكلاسيك ثبات سرعة تداول النقود في المدى القصير إلى طبيعة العوامل التي تحكمها متمثلة في مدى تقدم نظام الائتمان، عادات المجتمع فيما يتعلق بتسوية المدفوعات،¹¹ مستوى الوعي الادخاري والاستهلاكي، نظام الدفع ودرجة انتظامه،¹² درجة الانتقال الجغرافي أو درجة حركية المجتمع، درجة كثافة المجتمع، والتطور المصرفي.¹³ و يتمتع مجموع هذه العوامل بالثبات النسبي خلال الفترة القصيرة.

ففي ظل هذه الافتراضات (ثبات كل من سرعة دوران النقود و حجم المعاملات) يبقى لنا متغيرين هما (P) من جهة و (Ms) من جهة أخرى. لكن (Ms) متغير خارجي في يد السلطات النقدية تغيره كلما احتاجت لذلك. لذلك يصبح (Ms) سببا، في حين يصبح (P) نتيجة.¹⁴

⁹ صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ، 1983 ، ص.178.

¹⁰ فيفترض فيشر استقرار سلوك الجمهور في توزيع الكميات النقدية بين عملة متداولة وبين نقود الودائع.

¹¹ كلما يزيد تعامل الأفراد بالشيكات وغيرها فسيؤدي ذلك إلى زيادة سرعة تداول النقود، والعكس أيضا صحيح

¹² ويقصد بنظام الدفع المدة الزمنية التي تفصل بين الحصول على دخلين متعاقبين.

¹³ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ص.81 عن : Carl Vanbanton, **historical prospector on velocity in money and banking**, p.49.

Gérard Bramoulé ,Dominique Augey, Op.Cit, p.p.161-176.

صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، المرجع السابق، ص.ص.178-180.

¹⁴ لعراية مولود، محاضرات في الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001 ، ص.2

فتصبح المعادلة (1) كما يلي:¹⁵ $P = \frac{M \cdot \bar{v}}{T}$

فكل زيادة في كمية النقود بنسبة معينة باعتبارها المتغير المستقل ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، ولذلك ستخفض قيمة النقود والعكس صحيح. وهذا ما توصلت إليه نتائج النظرية الكمية، لذلك صارت معادلة التبادل أسلوب رياضي لإثبات نظرية كمية النقود.

فكل تغير في كمية النقود بنسبة معينة سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه وبنفس النسبة، في ظل بقاء كل الافتراضات السابقة من دون تغير وعلى وجه الخصوص عدم تغير سلوك الأفراد فيما يتعلق بحيازة النقود، والإبقاء على دورها كوسيط في التبادل فقط، وأن هذه العلاقة تبدأ من كمية النقود M باتجاه مستوى الأسعار P وليس العكس. ويترتب عن ويترتب عن زيادة كمية النقود انخفاض قيمة النقود والعكس صحيح.

ويمكن تفسير معادلة التبادل من الناحية الاقتصادية كما يلي:

1- إن تدخل البنك المركزي بزيادة كمية النقود بنسبة معينة، سيؤدي إلى انتقالها إلى أيدي الجمهور غير المالي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ولكون أن هذه الزيادة في كمية النقود غير مرغوب فيها من وجهة نظرهم وهذا بالاستناد إلى الفرض الكلاسيكي بأن منفعة النقد معدومة، لذلك يحاولون التخلص منها بإنفاقها لشراء السلع، ولهذا السبب يرتفع مستوى الطلب على السلع والخدمات التي تشهد ثباتا في كمياتها لوقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فيؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة، وتعدم إمكانية الزيادة في الإنتاج.

2- عندما تقوم السلطات النقدية بتخفيض كمية النقود فإنها تتسبب في انخفاض مستوى الأسعار انطلاقا من تقليص حجم النقود بحوزة المتعاملين، فيؤدي إلى تقليص مستوى طلبهم للسلع والخدمات. وقد يفضي تخفيض كبير في كمية النقود إلى دخول الاقتصاد في حلقة انكماشية، فتتخفض الأسعار بسبب انخفاض الطلب على السلع.

¹⁵ يشير الخط فوق كل من (T) و (v) إلى ثباتها خلال فترة التحليل.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لمعادلة التبادل

وجهت لمعادلة التبادل العديد من الانتقادات يمكن حصرها في النقاط التالية:¹⁶

1- إن تغيرات المستوى العام للأسعار راجعة إلى التغير في كمية النقود ولا تحصل وفق الميكانيكية السالفة، لأن كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار. فقد يرتفع هذا الأخير لأسباب أخرى مستقلة عن كمية النقود منها تغييرات تكاليف الإنتاج، أو بسبب تغيير الجمهور لتوزيع دخولهم دون زيادة في كمية النقود وذلك عن طريق زيادة حجم أرصدة المعاملات وتقليص حجم الأرصدة المخصصة للاحتياط والطوارئ مثلاً.

2- إن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار ليست مباشرة، لأن زيادة كمية النقود يعني زيادة حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المبدئية $\left(\frac{M}{P}\right)$ أي زيادة مقدار السلع التي يمكن شراؤها بكمية النقود الموجودة في الاقتصاد زيادة عن حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المرغوب فيها $\left(\frac{M}{P}\right)_*$ ، فيميل الجمهور إلى تقليص حجم الأرصدة النقدية الحقيقية الزائدة، فيزيد الأفراد في حجم إنفاقهم على السلع والخدمات ويؤدي ذلك لزيادة مستوى الأسعار والعكس صحيح في حالة تخفيض كمية النقود. و بذلك تزول العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار كما أكد ذلك باتينكان patinkin.

3- إن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار علاقة قابلة للانعكاس، فقد تكون من (M) إلى (P) كما يمكن أن تكون من (P) إلى (M)؛ فقد يتسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار في زيادة كمية النقود، لأن زيادة مستوى الأسعار سيشجع أصحاب المشروعات على التوسع في الاقتراض لاستفادة من الفرص المربحة، ومن ثم زيادة حجم نقود الودائع التي تعتبر من مكونات عرض النقود فتزيد بذلك كمية النقود في الاقتصاد .

4- عدم واقعية افتراض ثبات حجم المعاملات: وسبب عدم واقعية هذا الافتراض يرجع لارتكازه على افتراض وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، وحدث بطلاة أمر مقبول حسب الكلاسيك في قطاعات جزئية وخلال فترات قصيرة، لكن سرعان ما يحدث توازن في جميع القطاعات. وهذا افتراض غير واقعي لأن أزمة 1929 قد أكدت أن أزمة البطالة كانت أزمة شاملة وطالت مدتها. ومن ثم عدم صحة افتراض بقاء الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل .

16 لعرابة مولود ، المرجع السابق، ص.ص.27-31.

إذا. تأثير زيادة كمية النقود على مستوى الأسعار أمر متعلق بحالة التشغيل التي يشهدها الاقتصاد، ففوق الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل سيترتب عن زيادة كمية النقود زيادة في تشغل الطاقات العاطلة وزيادة في مستوى الأسعار وكلما يقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة سيترتب عنها حالتين:

- زيادة في مستوى الأسعار بنسبة أقل من معدل زيادة كمية النقود.

- زيادة مستوى التشغيل بنسبة اقل من معدل زيادة الأسعار.

5- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، فقد تتغير تبعاً لتغيرات ظروف السوق والحالة الاقتصادية العامة (كساد أو رواج). فزيادة سرعة دوران النقود هو مسألة متكافئة مع حالة زيادة كمية النقود، فزيادة سرعة الدوران (أو نقصانها) في حالات الرواج (الكساد) الاقتصادي سيؤدي في ظل ثبات كمية النقود إلى زيادة مستوى الأسعار، وقد يؤدي زيادة كمية النقود في حالة انخفاض سرعة دورانها إلى ثبات مستوى الأسعار. لان الزيادة في كمية النقود بمعدل معين ترافقت مع انخفاض سرعة الدوران بنفس المعدل.

المبحث الثالث: معادلة كامبردج للأرصدة النقدية (نظرية الدخل)

حاولا كل من مارشال وبيجو من جامعة كامبردج ، دراسة طلب الوحدات الاقتصادية للكميات النقدية من خلال اهتمامهما بدراسة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، من وجهة نظر الأرصدة النقدية المحتفظ بها، وليس سرعة دوران النقود، حاولا بها إثبات صحة النظرية الكمية للنقود. لذلك سنقوم بصياغة معادلة الأرصدة النقدية "المطلب الاول" ثم نحدد اثر كل من التفضيل النقدي وعرض النقود على مستوى الأسعار "المطلب الثاني" على أن نجتمع في الأخير الانتقادات الموجهة لهذه المعادلة "المطلب الثالث" .

المطلب الأول: صياغة معادلة كامبردج

انطلق مارشال من معادلة التبادل لفيشر واستبدل حجم المعاملات بحجم الدخل الوطني

$$M \cdot v = p \cdot y_r \text{ أي أن الإنتاج الحقيقي } (Y_r)$$

فيكون الدخل النقدي $(y = p \cdot y_r)$ مساويا العرض النقود في صورة تدفق $(M \cdot v)$

وعليه يكون: $(M = \frac{1}{v} \cdot Y)$ أي أن كمية النقود المعروضة كمخزن (M) هي النسبة $\frac{1}{v}$ من

الدخل الوطني النقدي وهي النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخلهم في شكل سائل،

أطلق عليها مارشال اسم **نسبة التفضيل النقدي** الذي يرمز له بـ k وهي مقلوب سرعة دوران

$$M = k \cdot Y \dots\dots(2) \quad \text{النقود أي:}$$

تشير النسبة k إلى متوسط الفترة الزمنية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ فيها بجزء من دخلهم على شكل أرصدة نقدية عاطلة، في حيث تعبر سرعة دوران النقود عن عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى لتسوية المعاملات خلال سنة معينة أو أنها تعبر عن درجة نشاط النقود وإنفاقها.¹⁷

مثال: إذا كانت سرعة دوران النقود تساوي 12 في السنة، فهذا يعني أن المدة الزمنية التي تبقى فيها هذه الوحدة النقدية في الأرصدة هي $\frac{1}{12} = 0.08333$ سنة وهو ما يعادل 1 شهر، أي أن الوحدة النقدية الواحدة تمكث في جيوب الناس مدة واحد شهر ثم تخرج لسداد المشتريات وتستقر في جيب البائع مدة 1 شهر وهكذا دواليك.

وحسب تحليل كامبريدج فإن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بنسبة معينة (K) من دخله على

$$\text{شكل أرصدة نقدية سائلة (من النقود الورقية والنقود المساعدة) أي: } (M_d = kpy_r)$$

ويكون الطلب على النقود معبر عنه بقيمته الحقيقية (الأرصدة الحقيقية) ولذلك يكون حجم الرصيد النقدي الحقيقي المحتفظ به بشكل سائل مساويا $(\frac{M_d}{p} = ky_r)$. وبافتراض أن عرض

$$\text{النقود يساوي الطلب عليها أي: } (M_d = M_s)، \text{ و أن } K \text{ تتصف بالثبات لتعلقها بـ}$$

(V) فإن قيمة الوحدة النقدية الواحدة ستكون مساوية لحجم الرصيد النقدي الحقيقي المحتفظ به

$$\text{على شكل سائل مقسوما على كمية النقود (} M_s \text{) أي أن: } \left[\frac{1}{p} = \frac{K \cdot Y_r}{M_s} \right]$$

فقيمة الوحدة النقدية تابعة وفق تناسب طردي مع كل من النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها بشكل أرصدة نقدية (K) ومقدار الدخل الحقيقي (Y_r). ووفق تناسب عكسي مع حجم كمية النقود (M_s).

فأي من المتغيرات تابع وأي منها مستقل؟

¹⁷ عبد الهادي علي النجار، التحليل النقدي، مكتبة الجلاء الجديدة، دب.ن، د.م.ن، ص.198.

حسب مارشال فإن زيادة كمية النقود تابعة لقرارات الحكومة وبقرار تحكيمي، وهو ما

$$p = \frac{Ms}{KYr} \dots\dots(3) \quad \text{ومنه نجد أن:}^{18}$$

إذا. المستوى العام للأسعار هو محصلة التفاعل بين عاملين هما:

- الطلب الحقيقي للنقود (K. Yr) وهنا تظهر أهمية التفضيل النقدي K، على اعتباره ممثلاً للطلب على النقود أو هو مقدار من القوة الشرائية التي يرغب الجمهور في الاحتفاظ بها سائلة من دخولهم النقدية.

- كمية النقود Ms

المطلب الثاني: أثر تغير كل من التفضيل النقدي وكمية النقود على مستوى الأسعار

يمكن تحديد اثر كل من تغير التفضيل النقدي وكمية النقود ضمن معادلة الأرصد النقدية في ما يلي:

- 1- إن حدوث زيادة في كمية النقود وفق تدخل من البنك المركزي سيفضي إلى زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في ظل افتراض ثبات الدخل الحقيقي (Yr) و ثبات التفضيل النقدي (k). وهنا تصبح معادلة الأرصد النقدية موافقة لنتائج النظرية الكمية.
- 2- لكن حدوث تغير في النسبة (k) الممثلة للتفضيل النقدي، سيؤدي إلى حدوث تغير في مستوى الأسعار في الاتجاه المعاكس. فرغبة الأفراد في الحفاظ على مستوى معين من الأرصد النقدية السائلة، سيؤثر على المستوى العام للأسعار، سواء في حالة زيادة كمية النقود أو تخفيضها، فعندما تزيد السلطات النقدية كمية النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصد النقدية الفعلية التي يملكها الجمهور عن المستوى المرغوب ($Ms > Md$)، فيقوم الجمهور بالتخلص من هذه الزيادة بإنفاقها لشراء السلع والخدمات ومن ثم تميل الأسعار إلى الارتفاع في ظل ثبات حجم الإنتاج ويميل الرصيد النقدي الحقيقي إلى الانخفاض. وقد يصل هذا الرصيد إلى مادون المستوى المرغوب ($Ms < Md$). فيميل الجمهور إلى زيادته، ليتسبب في تخفيض الطلب على السلع والخدمات. فتميل اسعار السلع إلى الانخفاض ومن ثم ترتفع القيمة الحقيقية للأرصد النقدية المحتفظ بها، إلى أن تصل إلى المستوى المرغوب فيه. يتكرر نفس السيناريو في الاتجاه المعاكس عند قيام السلطات النقدية بتخفيض كمية النقود .

¹⁸ Jean François Goux, *économie monétaire et financière : théories , institutions , politiques*, Economica, 2éme édition ,1995, p.p.63-64.

3- في ظل ثبات عرض النقود، فإن التغييرات في نسبة التفضيل النقدي من شأنها أن تؤدي إلى تغير مستوى الأسعار أيضا على النحو التالي:¹⁹

أ- فزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية، معناه تقليص الإنفاق على السلع والخدمات، الذي سينتج عنه انخفاض مستوى الأسعار.

ب- إن انخفاض رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية، معناه التخلي عن جزء من هذه الأرصدة وتوجيهها للإنفاق على السلع والخدمات. فسيترتب عن هذا السلوك زيادة الطلب على السلع والخدمات. فيرتفع مستوى الأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج.

المطلب الثالث: انتقادات معادلة كامبردج للأرصدة النقدية

1- اهتمت معادلة كامبردج بحجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد دون النظر إلى العوامل التي تؤثر فيها كتغير الظروف الاقتصادية، ومستوى العائد الذي ترده الأصول الأخرى المكونة للثروة، وتوقعات الأفراد بالوضعية الاقتصادية، ففي حالة التضخم مثلا يعمل الأفراد على تقليص مستوى الأرصدة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، وأما في فترات الكساد حيث تنخفض الأسعار فيلجأ الأفراد إلى زيادة أرصدهم النقدية.

2- لقد أثبتت معادلة كامبردج أن التغير في المستوى العام للأسعار قد يحدث حتى ولو كانت كمية النقود ثابتة مما يحتم على السلطات النقدية التدخل لزيادة أو تخفيض كمية النقود من أجل معالجة الوضع وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن تغيرات كمية النقود نتيجة لتغيرات الأسعار وليس العكس، كما أثبتته نظرية كمية النقود.

3- يستند البناء الكلاسيكي على دعامين هما:²⁰

أ. أن منفعة النقد معدومة ولذلك يكون الطلب على النقود مشتقا من الطلب على السلع والخدمات ولا تطلب النقود لذاتها.

ب. الرشد الاقتصادي الذي يتمتع به المتعاملون الاقتصاديون، فيجعلهم لا يندعون بظاهرة الوهم النقدي، وأن كل ما يحصلون عليه من دخول يجب أن يتم تقدير قيمته الحقيقية.

لكن في الواقع نجد أن الأفراد يحتفظون بهذه الأرصدة السائلة لا لشراء السلع والخدمات فقط بل أيضا لدعم الأرصدة العاطلة (الاكتناز). كما يمكن أن يتعرض الأفراد إلى ظاهرة الوهم

¹⁹ Bruno Rizzou, **principe de l'économie de la monnaie**, librairie de l'université d'Aix-en province édition, 2000, p.p.170-171.

²⁰ Jean Marshal, Jacques Lecaillon, Op.Cit, p.p.73-74.

النقدي عندما يحصلون على مداخل ضعيفة في حالات الانكماش، أين يكون مستوى الأسعار منخفضاً، لذلك نجدهم على الدوام يرغبون في الحصول على المداخل النقدية المرتفعة. فالأجر المرتفع هو الأجر المرغوب من قبل الجميع،²¹ كما أن مستوى الأسعار لا يعرف بالنسبة لهم إلا في الأوقات المستقبلية (اللاحقة) كانعكاس لقرارات جديدة.

4- تشكل النقود في معادلة الأرصدة النقدية أصلاً من الأصول التي يخزن فيه الأفراد ثروتهم (مخزن مؤقت للقيمة) ولذلك قد اكتسبت وظيفة جديدة فضلاً على أنها وسيطاً في التبادل فهي مخزن للقيمة.

5- لقد شكلت نظرية الأرصدة النقدية لكمبريدج مرحلة التحول الحقيقي لدراسة الطلب على النقود، إذ سمحت في ذات الوقت بإعطاء النقود وظيفة جديدة وهي مخزن للقيم إلا أن ذلك لم يعلن عنه صراحة من قبلهم، لأنهم يؤمنون كبقية الكلاسيك بأن للنقود وظيفة وحيدة ألا وهي الوسيط في التبادل لا غير.

²¹ محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات بيرتي Berti، 1994، ص.281.